

العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر: دراسة في مهددات السلم الاجتماعي
*The relation Between State and Society in Algeria: a study of the
threats of social peace*



طالب الدكتوراه / عيسى بوقرة^{1,2,3}، الدكتور / سليمان ملوكي¹

¹ جامعة المسيلة، (الجزائر)

² مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة

³ المؤلف المراسل: aissa.bouguerra@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/19 تاريخ القبول للنشر: 2020/11/14 تاريخ النشر: 2020/12/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. / عفاف طريبي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ. / أنوار الناصر (العراق)

ملخص:

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع قضية عامة وفعالة في عالمنا المعاصر، فالسلم الاجتماعي الذي أصبح مطلباً وحاجة تاريخية ملحة لمجتمعات الجنوب لا يتحقق إلا بإعادة النظر في صميم هذه العلاقة وذلك بتوضيح أبعاده الاقتصادية (التوزيع العادل للدخل) والاجتماعية (تحقيق السلم بين مختلف المكونات الإثنية والطائفية والدينية)، والتي تبقى حاجزاً أمام انفراج العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن موقف المجتمع السلمي.

وتتعدد مظاهر العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 والتي كان لها تأثير كبير على السلم الاجتماعي امتدت آثارها إلى سنوات واتسعت فيها الهوة بين الدولة والمجتمع بحيث انتشر العنف وحالة الخوف وانعدام الاستقرار هذا بالإضافة إلى تدهور الوضعية الاقتصادية وهذا ما يتطلب البحث في إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع باعتبارها الإشكالية الأم والتي تندرج في نطاقها بحث القضية المدروس.

الكلمات المفتاحية: السلم الاجتماعي؛ الدولة؛ المجتمع؛ الحركات الاحتجاجية.

Abstract:

The problematic of the relationship between the state and society is a public and effective issue in our contemporary world. Social peace has become a demand and an urgent historical need for southern societies, and it can only be achieved by reconsidering the core of this relationship by clarifying its economic dimensions (equitable distribution of income) and social dimensions (achieving peace between the various ethnic, sectarian and religious components), which remains a barrier to the separation of the state/society within a peaceful societal attitude.

There are many aspects of the relationship between the state and society in Algeria since the events of October 1988, which had a major impact on social peace. Its effects lasted for many years in which the gap between the state and society widened. Violence and instability spread throughout the country in addition to the deteriorating economic situation. This requires examining the problem of the relationship between the state and society as the basic problem and the scope of this research.

Key words: Social peace; state; society; protest movements.

مقدّمة:

تستلزم دراسة ثنائية الدولة - المجتمع والقضايا المتعلقة بها في دول الجنوب والوقوف عند بعض الأولويات اللازمة من الناحيتين المنهجية والموضوعية، وبالعودة إلى الإطار السوسيو تاريخي الذي تشكلت فيه الدولة في دول العالم الثالث، تنكشف بعض أهم معالم انفصال هذه الدولة عن المجتمع، وابتعادها عن كونها قومية أو وطنية متجذرة في المجتمع، معبرة عن تناقضاته، وصراعاته، وحاجاته، واختلافاته، ومكوناته المتميزة...، وبالتالي لم يبق لها من دور اجتماعي غير انتهاج استراتيجية الاستبعاد والقهر والاستبعاد للأغلبية الاجتماعية، فتعجز بذلك عن تشكيل واقع المجتمع السلمي.

ويعتبر السلم الاجتماعي مهم جدا بالنسبة لكل المجتمعات سواء المتخلفة أو المتقدمة، كما لا يمكن الحديث عن استقرار المجتمعات وازدهار النمو وتحقيق التنمية والحوكمة الرشيدة إلا في رحاب السلم بصفة عامة والسلم الاجتماعي بصفة خاصة.

وفي الجزائر مثلت أحداث أكتوبر 1988 منعطفا حاسما في مسار العلاقة بين الدولة (المركز، النظام السياسي) والمجتمع في الجزائر، حيث شكلت تحديات كبيرة خصوصا وأن العالم في ذلك الوقت شهد ما يسمى بالموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي، ففي فيفري 1989 أعلن النظام السياسي عن إصلاحات سياسية اعتبرت تجسيدا لتحوّل ديمقراطي بالجزائر بدأ بإقرار دستور 1989 وإعلان الإنتقال من نظام الحكم القائم على الأحادية الحزبية إلى نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية، ولكن على صعيد الممارسة واجه هذا التحوّل تحديات كبيرة وعسيرة عصفت بالدولة الجزائرية وأدت إلى أزمات امتدت آثارها إلى سنوات اتسعت فيها الهوة بين الدولة والمجتمع وكان لها تأثير كبير على السلم الاجتماعي بحيث انتشر العنف وانعدام الأمن وانعدام الاستقرار، هذا بالإضافة إلى تدهور الوضعية الاقتصادية، ومن هنا نتساءل:

كيف تؤثر مهددات السلم الاجتماعي على العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر؟

وتعد الاقترابات النظرية جزءا لا يتجزأ من الدراسة، ولا يقوم البحث من دونها، إذا تم توظيف مجموعة من الاقترابات بغية دراسة الموضوع وتقديم الإجابات عن الأسئلة السابقة، وقد استعانت الدراسة بالمدخل الاتصالي بتفسيره لغياب قنوات الاتصال الرسمية والتي تدفع بالجمهير بالبحث عن بدائل وفي مقدمتها الشارع للتعبير عن نفسها ومطالبها، واقترب الدولة من المجتمع الذي يكشف لنا

طبيعة العلاقة بين الدولة بجميع أجهزتها والتكوينات الخاصة بالمجتمع من حيث تحديد أنماط الضعف والقوة في هذه العلاقة ومدى التفاعل المتبادل الذي يكون بينهما، والاقتراب الوظيفي الذي يفسر تضاول قدرة السلطة التنفيذية على الاستجابة وعدم فاعلية المؤسسات التمثيلية بخصوص تجميع المصالح والتعبير عنها، وسيكون ذلك بالتعرض إلى:

أولا

السلم الاجتماعي... بين إشكالية المفهوم وتعدد الإبعاد

يعتبر السلم في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة، فهو قيمة أساسية ومحورية في الحياة، والسلم في اللغة كلمة واضحة المعنى تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان، وتحكي رغبة جامحة في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غاية وهدفا نبيلًا لجميع الأمم والشعوب.

1- مفهوم السلم لغة:

السلم من السلم وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار، ويطلق السلم على ما يقابل الحرب والصراع، قال ابن منظور السلم بالكسر يساوي السلم، والسلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار، ويطلق السلم بلغاته الثلاث السلم والسلم والسلم على ما يقابل حالة الحرب والصراع وقال ابن منظور السلم والسلم يساوي الصلح يفتح ويكسر ويؤنث والسلم يساوي المسالم تقول أنا سلم لمن سلمني وسلم مسالمون والخيل إذا تسلمت تسلمت لا يهيج بعضها بعضا (ابن منظور، 1994، ص 290).

2- مفهوم السلم اصطلاحا:

مفردة السلم تشمل الترتيبات المفضية للصلح والاتفاق ورتق النسيج الاجتماعي، فعلى الرغم من أن البحث في مفهوم السلم Peace concept يعتبر حقلًا جديدًا في العلوم الاجتماعية والسياسية (المجال أصبح شائعًا مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين)، إلا أن فكرة السلم قد شغلت الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية منذ زمن طويل، مقدمين نظريات عديدة لم تقتصر فقط على تعريف السلم بفكرة "الغياب الكامل للحرب" بل تصنف أيضا أفكار التنمية الاجتماعية والاقتصادية بينما في السابق ومن وجهة نظر ضيقة اقتصر تعريف فكرة السلم عند الكثير من الباحثين على غياب فكرة الحرب أو العنف المباشر.

يمكن حصر مجمل التعاريف المقدمة للسلم في الاتجاهين التاليين (سامح، 2008، ص 9):

✓ "غياب الخلاف، العنف، الحرب..." هذه نظرة شائعة عند العديد من الكتابات، والتي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني المسيحي، ويتبنى دعاة السلم هذا التعريف السلم، ويرى الباحثون في العلاقات الدولية أن السلم يعني غياب الحرب ووجود الحرب لا يعني وجود السلم، وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلم غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب والنزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تنشأ بين مناطق

جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته). وعادة ما تعود أسباب نزاعات المناطق إلى اعتبارات اقتصادية (مثل الصراع على الثروات الطبيعية كما هو الأمر في العديد من بلدان أفريقيا)، أو سياسية (مثل احتكار مناطق جغرافية معينة للسلطة السياسية مثلما هو النزاع الجاري حالياً في دارفور أو عرقية مثل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها بعضاً.

✓ السلم هو "الاتفاق، الانسجام، الهدوء...". وفق هذا التعريف فإن السلم - عكس التعريف السابق- لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة للتوصل إلى اتفاق، والرغبة في تحقيق انسجام العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة.

السلم -إذن- هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلاً)، أكثر من كونه غياباً لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلاً). يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلم"، فهناك سلم بين الدول، وسلم بين الجماعات البشرية.

3- مفهوم السلم الاجتماعي:

يعتبر السلم الاجتماعي من أهم المفاهيم الاجتماعية المعاصرة، وهو مفهوم يقوم على أساس توثيق العلاقات الداخلية، بين أفراد المجتمع وقطاعاته ومؤسساته وفئاته مهما تنوعت دينياً وثقافياً وعرقياً وسياسياً، لتقوم هذه العلاقات على أسس متينة من التواد والترابط والتعاقد والانسجام والهدوء والاستقرار، ويسود جو من الوئام الاجتماعي والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع وقطاعاته المتنوعة وأفراده، وتنحسر مظاهر النزاع والخصومة والتوترات الاجتماعية المختلفة، ويقل الاحتكام إلى العنف في التعاملات الداخلية وحل الخلافات.

وقد يكون الحديث عن السلم أو الحرب على صعيد المجتمع بمجتمعات أخرى، أو يكون على المستوى الداخلي للمجتمع والعلاقة القائمة بين أجزائه وفئاته، وحديثنا عن السلم الاجتماعي نقصد به حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، ومن أهم المقاييس الأساسية لتقوية أي مجتمع تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه بينما اهتراؤها دلالة على سوء وتخلف (الصفار، 2002، ص 24).

والسلم الاجتماعي عبارة عن جملة من المبادئ والقيم والسلوكيات والأفكار التي تهدف إلى تحقيق مبدأ حسن التعايش مع الآخر، نبذ العنف تفضيل اللجوء إلى وسائل سلمية وقانونية لحل النزاع، الإحساس القوي بالانتماء إلى لحمة المجتمع، وعصبويته بشكل يصبح فيه من العسير القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مباشر إلى هدم النسيج الاجتماعي أو إحداث تشوهات عميقة وجوهريّة معتمدة فيه (حسين ومحمد، 2013، ص 2).

كما يعرف على أنه إشاعة ثقافة السلم وترويجها والتسامح والانفتاح على الآخر والاعتراف به (عن طريق ثقافة الحوار وتعزيز عملية قبول الرأي الآخر)، وفهم المختلفين فيما بينهم وتقليص الهوة بين مختلف الأطياف والشرائح الاجتماعية، والإيمان بالتعددية الفكرية والسياسية والدينية، ودولة القانون

والدستور، والتداول السلمي للسلطة، ورفض جميع أشكال العنف والتطرف في العقيدة والفكر والممارسات القمعية في المجتمع، والإيمان بمبدأ الحوار الديمقراطي الشفاف، وحرية الكلمة والتعبير، وتتبنى مبدأ الحوار المفتوح (البغدادى، 2011، ص 19).

ويتوفر السلم الاجتماعي عندما تكون للمواطنين علاقات قوية متبادلة مع الدولة والفئات الأخرى في المجتمع، وأنهم على ثقة بأن القرارات الصادرة عن الدولة يتم اتخاذها بشكل عادل، كما أن جوهر السلم الاجتماعي هو عندما يكون للمواطنين علاقات قوية متبادلة مع الدولة والفئات الأخرى في المجتمع وأن القرارات يتم اتخاذها بشكل عادل حتى وإن لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، ولا يترتب عن السلم الاجتماعي إزالة الخلافات في المجتمع أو الحصول على توافق بين كافة الفئات، إنما يعني إدارة أفضل للمصالح والاحتياجات المتضاربة كي لا يعتقد المواطنون بأن عليهم اللجوء للعنف من أجل حماية حقوقهم (بهماري وآخرون، 2014، ص 3)، وبالتالي يمكن تقسيم مستويات السلم الاجتماعي:

- مستوى العلاقة بين الدولة والمجتمع،

- مستوى العلاقة بين المجموعات والشرائح التي تكون المجتمع،

- مستوى العلاقة بين أفراد المجتمع.

وعليه فالسلم الاجتماعي نقصد به حالة الهدوء والاستقرار والوئام والاتفاق والإنسجام، داخل المجتمع وفي العلاقة بين أفرادها وشرائحه من جهة والعلاقة بين الأفراد والدولة من جهة أخرى.

4. مقومات السلم الاجتماعي:

يقوم السلم الاجتماعي على مجموعة من المقومات وتمثل فيما يلي:

➤ **إدارة التعددية:** التعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية ومألوفة ولكن يتوقف الأمر على الإدارة السليمة للتنوع بحيث تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن مساحات شاسعة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية، أما الإدارة السلبية للتنوع فتقوم على تضيق المساحات في التعبير عن خصوصية الآخر المتميز في التعبير عن هويته الدينية أو الطائفية أو الحزبية أو منطقتة، بما يكفل الدستور والقوانين الناظمة وبما يكفل حق التعبير والمواطنة، وهذه الإدارة تقوم على قمع الهويات والحريات وتمارس العنف تحت مظلة القانون الجائر على الآخر المتميز، فينفي الآخر، ويتحول الغنى المجتمعي إلى فقر وتصحر في الفكر والعقيدة والثقافة والفن والمشاركة في التنمية وتنمو مشاعر الكره والرغبة في الانتقام، وكذلك مقومات التفكك الاجتماعي والحروب الأهلية والنزاعات العصبوية (عامر وآخرون، 2013، ص 8).

➤ **العدالة الاجتماعية:** وتمثل العدالة الاجتماعية في تحقيق المساواة في الحقوق الأهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تمييز استنادا إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الموقع الجغرافي أو المركز الاجتماعي أو لأي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة للجميع للارتقاء بقدراتهم على المنافسة إلى أقصى حد ممكن، بهدف زيادة مستوى الرفاهية، وتقليل حدة التفاوت

الاجتماعي، وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي والسياسي، وذلك بالمشاركة المجتمعية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة، ويساعد ذلك على بناء القدرات والملكات وإطلاق الطاقات لكل أفراد المجتمع، وكذلك مراعاة العدالة في تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة وتقليل الفروق غير المقبولة بين الأفراد والأقاليم داخل الدولة (CIPE، 2013، ص 9).

➤ الاحتكام إلى القانون: يمثل "حكم القانون" في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد والجماعات، ويعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية: (خليل عليان، 2012، ص ص 13-14)

1- الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق،

2- مؤسسات العدالة، الشرطة والنيابة والمحاكم تطبق القانون على الأفراد بحيادية كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي،

3- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسورا مكفولا للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية أو مستواه الثقافي،

4- يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، ولا يواجه أي إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي،

5- تطبق مؤسسات العدالة والقانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين،

6- تنفيذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويق أو تأخير.

➤ حرية الرأي والتعبير: وينصرف مدلول الرأي إلى حرية الإنسان في تكوين رأيه بناء على تفكيره الشخصي دون أن يكون في ذلك تابعا أو مقلدا أو خائفا من أحد، وأن يكون له كامل الحرية في إعلان هذا الرأي الذي يتبناه، وبالأسلوب الذي يراه مناسبا، (مصطفى مهدي، 2009، ص 19) أما التعبير فهو فعل يقوم به الإنسان بوسائل مختلفة ليعبر عن فكرة أو رأي أو معنى شيء مضمهر يحتاج إلى اضطهاد، فلا يقتصر التعبير عن اللفظ وحرية اللسان أو الكتابة، وإن كان المرتكز في الأذهان عن حرية التعبير هو ذلك، وعموما يمكن القول أن التعبير ليست إلا سقوط العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن ذاته داخل مجتمعه تحقيقا لخيره وسعادته (مرزوقي، 2012، ص 23).

➤ الحكم الرشيد: فالحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلى حكم رشيد فكثير من الفوضى والاضطرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام، ويشمل معنى الحكم الرشيد على مجموعة من المفاهيم الأساسية:

✓ المساءلة: وتعني تقديم كشف حساب عن التصرفات وتشمل جانبين: التقييم أو الثواب والعقاب، ويعني ذلك أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية والرقابية والإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان.

- ✓ الشفافية: تعبر عن العلنة في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات في المجتمع فالمساءلة الجادة تتحقق بتوفر الحقائق أمام المواطنين.
- ✓ التمكين: ويعني توسع قدرات الأفراد ومساعدتهم على تطور الحياة التي يعيشونها بتحولهم من متلقين سلبيين إلى مشاركين فاعلين.
- ✓ المشاركة: تشجع الأفراد على المشاركة في العمل العام والتي تأخذ عدة صور منها المشاركة السياسية الاجتماعية والثقافية.
- ✓ مكافحة الفساد: ويعني الفساد سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وهو ما يتسبب في إحداث فجوة حقيقة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي ارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي.

ثانيا

ثنائية الدولة والمجتمع في بلدان الجنوب – علاقات الترابط –

يعتبر مفهوم علاقة الدولة بالمجتمع من المفاهيم المركزية في الدراسات السياسية، ونظرا لهذه الأهمية المعرفية والعلمية فقد برزت عدة نظريات ومفاهيم بهذا الموضوع، وهذا ما أدى إلى كثرة المفاهيم المتباينة في دلالتها اللغوية والاصطلاحية والتحليلية ويقصد بعلاقة الدولة بالمجتمع تلك التفاعلات الحاصلة بين بين مؤسسات الدولة والمجتمع، والتي من خلالها يمكن للمجتمع إيصال صوته لها والحصول على حاجياته، ويمكن للعلاقة بين الدولة والمجتمع أن تكون علاقة سلمية، وقد تكون علاقة متوترة تتسم بممارسة العنف السياسي من كلا الفاعلين (سعداوي، سبتمبر 2019، ص 1009).

ومع أن الدولة والمجتمع لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فضلا ملموسا، فلقد جرت في كثير من الأحيان مقابلة أحدهما بالآخر من حيث المفاهيم، فالدولة غالبا ما ينظر إليها بصفتها قائمة على نحو منفصل عن المجتمع وفوقه بيد أن ثمة فكرة أكثر تنوعا يقترحها تيموثي ميتشل **Timothy Mitchell** من النظر إلى الدولة بصفتها النتيجة البنوية الناجمة عن الأساليب العصرية للتخصص الوظيفي والسيطرة التنظيمية والرقابة الاجتماعية التي تمارس ضمن مؤسسات المجتمع مثل الجيوش والأجهزة البيروقراطية والمدارس (الأيوبي، 2010، ص 52).

إذا تتأثر طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع بدرجة تطور مؤسسات الدولة والقائمين عليها، كما تتأثر بدرجة تطور القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، أي أن يملك المجتمع مصفوفة من المقومات الثقافية والسياسية الاجتماعية تجعل منه كما يقول مالكي ندا وطرفا في دينامية صوغ العقد الاجتماعي الجديد الذي يمنع تغول الدولة وابتلاعها للمجتمع (الأيوبي، 2010، ص 56).

في هذا السياق يقدم جويل ميغدال **J.Migdal** تصنيفه للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتها بالمجتمع فالدولة القوية بالنسبة إليه هي ذات التغلغل في مجتمعاتها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعاتها، إذ تولى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين

مكونات المجتمع المختلفة كما تعلوا في هذا المجتمع الروابط الأفقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة، والمؤطرة في الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني وتتكامل فيه تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وهذه التنظيمات على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية وإنما على أساس اختلاف البرامج والسياسات، ويربط مجدال Migdal هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت طريق الديمقراطية، وفي المقابل فإن الدول الضعيفة وفقت عاجزة عن تنمية مجتمعاتها وتحقيق مصالحها، واتخذت موقفا عدائيا منه وتنهض تنظيماته المدنية وأحزابه السياسية، وتنعدم فيه الثقة بالدولة، وتنزع الدولة في هذا النموذج نحو تكريس الروابط العمودية القائمة على القبلية والعشيرة والدين والانتماءات الثنائية الأخرى وهو ما يكون مجتمعا ضعيفا تتكسّر فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وينشر فيه الفساد والمحسوبية ويعمل أفراد من أجل مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الأفراد الثنائية ومدى قربهم من مراكز السلطة أو من المتمسكين بها (بلعكي وآخرون، 2014، ص 55-56).

وقد تبنت مجتمعات العالم الثالث، بصورة قسرية نماذج غريبة في بناء الدولة القومية عند الاستقلال وبما لا يتلاءم مع طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بهذه الشعوب، والتي تتطلب نوعا آخر من النظم السياسية، ولقد أدخل الاستعمار التكنولوجية السياسية الغربية لبناء الدول المستقلة، حيث وضع جهازا بيروقراطيا مصمما لضمان هيمنة السياسة الغربية على العواصم ثم على الأطراف، لكنه لم ينجح في بناء مركز سياسي رأسمالي حقيقي، قادر على إخضاع الأشكال التقليدية في المجتمعات النامية لنفوذ الحضارة والثقافة الغربية، بفعل انعدام التوافق المادي بين سمات وقيم المجتمعات في العالم الثالث، وخصائص البنى السياسية المستوردة، مما ولد قدرا خطيرا من العلاقات المبنية على الإستيلاء بدلا من الديمقراطية (غازي، د. س. ن، ص 50)، ويستنتج جاكسون وروزنبرغ Jackson and Rosenberg (1985) في الواقع بأن دولا كهذه ليست حقيقية، فهي في أفضل الأحوال شبه دولة وفي رأيها أنّ على المرء أن يميز بين مفهوم قانوني حقوقي للدولة ومفهوم سوسيولوجي إمبريقي للدولة، فالكثير من الأقطار في العالم الثالث (وبوجه خاص تلك الكائنة في جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية) وهي دول بالمعنى الأول لا تميز ذلك النمط الإنمائي لظاهرة الدولة في العالم الثالث كان نقيض لنمط الدولة الأوروبي والغربي، ففي النمط الأخير تطورت الدول بصفاتها كيانات سياسية وعسكرية واجتماعية أولا، ثم سعت من خلال التنافس والحرب إلى الحصول على الاعتراف القانوني بوجودها (الأيوبي، 2010، ص 53).

تنهنا التجارب المتعاقبة على دول الجنوب من النزاعات الداخلية وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات التي تعاني منها كل من الدولة والمجتمع إلى حقيقة مزدوجة هشاشة المجتمع وهشاشة الدول عند أية أزمة سياسية، يتصدع البنيان الاجتماعي وقد تأخذه ديناميات الانقسام إلى صدام معلن أو مضمّر تتواجد فيه جماعات اجتماعية تبدأ في التعبير عن خلافاتها بمفردات سياسية قبل أن تفصح عن

مخزونها العصبوي، وعند أي انقسام اجتماعي أو صدام أهلي يشهده المجتمع تبدأ الدولة بفقدان سلطانها السياسي وتستفحل أزمته وتفقد تماسكها ووظائفها، وقد تنهار ككيان جامع أو تتدزّر في صورة سلطات أهلية تنتزعها العصبيات من الدولة وبقيها أجهزتها (بلقزيز، 2008، ص 75) تتغذى الهشاشتان من بعضهما وتتظافران في إنتاج المعضلة ذاتها، بتفتيت الكيان الاجتماعي والسياسي ولا تكون الدولة في صحة جيدة إذا أعلنت صحة المجتمع، ولا المجتمع يكون معافى إن أصاب الدولة مرض، فالعلاقة بينهما علاقة تلازم ومصير واحد في السراء والضراء ومن يبغى منهما أن ينال من الآخر ينال من نفسه (بلقزيز، 2008، ص 58).

ومع ازدياد الشعور بالفشل والإحباط أمام هذا العجز تبرز أكثر فأكثر للباحثين والناشطين السياسيين القطيعة بين الدولة الراهنة والمجتمع، وبالرغم من أن شعورنا بهذه العقيدة حديث العهد إلى حد كبير، فإن هناك مؤشرات كثيرة تبين أنها ليست ثمرة الوضع الراهن، وما يتميز به من انهيار شرعية النخب الحاكمة الحالية وتفاقم فسادها فقط، فجذور هذه القطيعة تمتد عميقا في ظروف نشأة هذه الدول وبنية القوى التي قامت عليها والقيم المعنوية والأخلاقية التي استلهمتها أو ألهمت نشاطها وعملها (غليون، 2003، ص 28).

وهذه الأسباب ما كان يمكن للطلاق المكّرس على المستوى السياسي بين الدولة والمجتمع إلى أن يتحول مع الوقت إلى قطيعة اقتصادية اجتماعية فقد تحولت الدولة إلى مركز لتكوين طبقة متميزة عن الشعب وأصبح التطابق بين الطبقة السائدة والطبقة المالكة قويا وبديها لدرجة لم يبق معها أي مجال للحديث عن السياسة لما هي حلق وإبداع لمجال الشأن العام والمصالح العامة، فلا يعادل حجم الثروات التي تجمعت في أيدي البعض في ظل التنمية الاشتراكية أو الرأسمالية سوى اتساع دائرة الفقر والفاقة وتعدد المخانق وتفاقم مشاعر الحقد والضغينة (بلقزيز، 2008، ص 53).

وما يفسر القطيعة الشديدة بين هذه الدولة والمجتمع وتخلي الناس عنها ولم تبرز في مرحلة النهوض الوطني والقومي، طالما كانت أهداف الدولة تبدو متماشية مع أهداف المجتمع أو مع جزء كبير منه، ولكن الأمر تغير عندما أصبحت هذه السلطة شديدة المركزية في خدمة مصالح شديدة الخصوصية والضيق، ففي هذه الحالة لم يبرز للعيان فساد السياسة المطبقة فقط ولكن يبرز أيضا في الوقت نفسه الطابع غير المحتمل للسلطة المركزية المطلقة، أي لبيئتها أيضا، وهنا أخذ الإستبداد سمة الإستبداد المضاعف، البنيوي والسياسي معا، وقد جعل الإنكفاء الشعبي تدرك أن وسيلتها الوحيدة لإعادة إنتاج سيطرتها على المجتمع، بل وجودها ذاته أصبح مرتبطا بقدرتها على تكييف القمع وتعميمه (غليون، 2003، ص 220).

كما يكون المجتمع تكون الدولة وعلى صورته تقوم، إذ لا دولة حديثة نشأت أو تنشأ في مجتمع تقليدي تعسبي، تماما مثلما لا يمكن للدولة التقليدية من النمط السلطوي أو الثيوقراطي أن تنشأ في مجتمع مدني حديث، فعلاقة التلازم بينها موضوعية وتاريخية إلا في وعي لا يفقه التاريخ وتاريخ السياسة، فمن الثابت أن للدولة والنظام السياسي دورا كبيرا في إعادة إنتاج التقليد من خلال إعادة تكريس

منظومة العلاقات العصبوية المغلقة (بواسطة التعليم الطائفي وقانون الإنتخابات التعصبي والمحاصصة الطائفية والقبيلية والإثنية في السلطة) ولكن لا تستطيع أن تفعل ذلك بيسر إلا متى كان هناك (مجتمع عصوي) له قابلية لاستقبال سياسة تركزه وتمعن في تطهير ظواهره وعلاقاته (بلقزيز، 2008، ص 75).

إن تفاقم القطيعة بين الدولة والمجتمع هو الثمرة الطبيعية لانحطاط السلطة الوطنية والعلاقات التي ترتبط بها وانهيار المشروع الوطني كأخر تجسيد لمشروع الدولة التقدم التاريخي والتحديث الطامح إلى ربط الجماعات والمجتمعات المهمشة بالحضارة والتاريخ وتحلل القيم الإنسانية المحركة والملمهة والمحقة على المبادرة والعمل، فهذا المشروع هو الذي سير الدولة وحولها من جهاز إلى قوة مادية ومعنوية وسياسية جاذبة ومثيرة للطاعة والولاء في الحقيقة الأخيرة من وجودها (غليون، 2003، ص 223).

كما تشكل ظواهر انعدام آليات التداول الطبيعي للسلطة واحتكار مراكز القيادة من نخب لا تتمتع في أغلب الأحيان بالحد الأدنى من الأخلاق المدنية والكفاءة المهنية، وغياب الحريات العامة، وتفاقم الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان، وفرض المراقبة السياسية والفكرية على الأفراد، وهيمنة السلطة الشخصية من النمط الأبوي والخلط المتزايد والفاضح بين الدولة والحزب الواحد والقبيلة أو الطائفة، وتعميم إجراءات العنف السياسي والقانوني، والتمييز المكشوف بين المواطنين، والقمع والعقاب الجماعيين، كل هذه الظواهر لا يمكن أن تخفى على أعين أي مراقب، وتشكل الحقيقة اليومية (طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي تتسم في أغلب الأحيان بالقطيعة والتفاقم بين الدولة والمجتمع) (غليون، 2003، ص 111).

هكذا، إذن، تظل الدولة الثالثة بدون تجذر اجتماعي فعال، الأمر الذي يجعل منها، في الواقع، دولة خواء اجتماعي على حد تعبير أحد المفكرين العرب، وسبب هذا الخواء الاجتماعي "هو أن هذه الدولة لم تنشأ عن صراع داخلي قسم المجتمع وكتله، وأتاح بالتالي لأحد أطرافه المتصارعة أن يرسى سيطرته عبر "مسيرة طويلة" هي، فعلا، سياق تكثيف التناقضات داخل المجتمع، وسياق صوغ تاريخية جديدة بعناصرها المتعددة: أسس انقسام المجتمع، والمؤسسات التي تنظم الانقسام والتكامل، والثقافة التي تقرأ تاريخا لم تسبق كتابته. أي أن دولة مجتمعاتنا لم تشكل جهاز سيطرة انبثق من المجتمع ولو باتجاه الانفصال عنه وامتصاص "مادته". لذا ولدت هذه الدولة، بنمط سلطتها الخارجية وطاقمها وأجهزتها ومثقفها، هامشية بالمعنى الحرفي. ولم تنجح في كسر هامشيتها حتى في أوج سطوتها، عندما بدا أنها أمسكت في قبضتها مقاليد الحكم والتنظيم السياسي ووسائل الإنتاج الرئيسية والإيديولوجية الرسمية (مصطفى، 2019).

في إطار هذا الخواء الاجتماعي، الذي تتحرك فيه الدولة في المجتمعات الثالثة، لم يبق لها من دور اجتماعي غير انتهاز استراتيجية الاستبعاد والقهر والاستبعاد للأغلبية الاجتماعية، وغير إدارة العنف وتقنينه، فتعجز بذلك عن تشكيل أي إجماع وطني، أو وفاق اجتماعي توحيده قيم وغايات وأهداف ومطامح مشتركة. إن هذه الدولة الثالثة "وعندما تتحول... إلى أداة تخدم مصالح فئة اجتماعية محددة، أو تصبح هي ذاتها إطارا لتنظيم هذه المصالح وتوسيعها حسب منطق دورة رأس المال الدولي، فإنها تبدو،

بحق، من أعظم ما أنتجه التاريخ من الدول التعسفية، فتجمع القهر الفكري إلى القهر السياسي، وتدمر السلطات الخاصة والمستقلة، وتجعل من سلطتها الذاتية ومصالحها سلطة/وطنية/ومصالح/عامة/. فيصبح على الشعب أن يخدم هذه المصالح، ويدافع عنها، ويخضع لها، ويكرس نفسه وإمكاناته لتطويرها" (حسن، 2018).

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن العلاقة بين الدولة والمجتمع يقصد بها تلك العلاقة التفاعلية التي تجمع بين مؤسسات الدولة والمجتمع، والتي تقوم على توزيع الأدوار والتنافس على توزيع القيم والضبط الاجتماعي، لذلك تعمل الدولة من أجل تحقيق مستويات عالية من الضبط الاجتماعي وإخضاع المجتمع لمؤسساتها تستخدم من الآليات القانونية والإدارية مع تلبية حاجياته وإشراكه في العملية السياسية والحصول على قدر من الشرعية من أجل استمرار مؤسساتها، وفي حالة العجز فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع تتميز بالاختلال والتصادم والصراع وانتشار مناخ العنف (سعداوي، سبتمبر 2019، ص ص 1009-1010).

ثالثا

مهددات السلم الاجتماعي وانعكاساتها على العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر.

إن السلم الاجتماعي هو توفير الاستقرار الاجتماعي بحيث ينعكس ذلك إيجابا على الوضع الداخلي للدولة سياسيا وأمنيا واقتصاديا، وهو يتضمن عدة قضايا من قضايا التوزيع العادل للدخل وهدفها تحقيق التوازن الطبقي في المجتمع ولا سيما طبقة الأغنياء والفقراء بهدف تأمين الاستقرار داخل المجتمع، وقضايا ذات بعد إثني أو عرقي تهدف إلى تحقيق السلم بين مختلف المكونات الإثنية والعرقية والدينية والطائفية للمجتمع، وهناك قضايا سياسية تشير إلى الإندماج بين المواطنين والنظام السياسي ومؤسسات الدولة.

ونجد أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر محكومة بطبيعة النظام السياسي ومدى قدرة مجتمع بمؤسساته في مجارة النظام من حيث المتابعة والمراقبة وهذا لن يأتي إلا في ظل دولة قوية متفتحة وحديثة وليست تسلطية وممارسة للتعسف والاستبداد وإثر انتقال الجزائر إلى التعددية السياسية واجه هذا التحول تحديات كبيرة وعسيرة امتدت للوقت الراهن واتسعت فيها الهوة بين الدولة والمجتمع بتهديدها لقضايا السلم الاجتماعي مما أدى إلى انتشار العنف وعدم الاستقرار السياسي وهذا بالإضافة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة وكانت هذه المرحلة من أهم المراحل التي مرت بها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وذلك لحجم التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأهم القضايا التي تهدد السلم الاجتماعي وتؤثر مباشرة على ثنائية الدولة والمجتمع في الجزائر تتمثل في:

1- الحركات الاحتجاجية كعامل مفسر لأزمة الثقة بين الدولة والمجتمع:

إن الحركات الاحتجاجية المتنامية في الجزائر تعبر عن فراغ سياسي ومؤسساتي كبير بين المجتمع والدولة، مع العلم أن الجزائر فيها أكثر من 60 حزب سياسي وأكثر من 91 ألف جمعية تشكل في مجموعها

المجتمع المدني، وهذا يعني أن هناك عدد كبير جدا من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني مقابل ضعف في الأداء والفعالية فهي موجودة شكلا وغائبة وظيفيا، ولهذا فإن السلوك العنيف الذي ميز الحركات الاحتجاجية هو نتيجة منطقية لغياب الآليات المؤسسية التي تمكن المواطن من التعبير عن مطالبه وتوصيل انشغالاته لصانع القرار.

فقد شكلت أوضاع التدهور الاجتماعي والغلق السياسي التي عرفتها الجزائر منذ ما يقارب 30 سنة مدخلا لحالة الاضطراب وغياب الأمن والسلم الاجتماعيين مجسدة أحد أهم المعالم المميزة لوضعية البلاد وقد امتدت فترة عدم الاستقرار وغياب السلم لمدة طويلة من الزمن أي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين مروراً بعقد التسعينيات الذي تميز بحرب أهلية بين القوات النظامية والجماعات الإسلامية المسلحة، وصولاً إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث لم تكن الصورة مغايرة قط، رغم عدم انتظامها لم تتوقف الحركات الاحتجاجية لغاية يوم 05 كانون الثاني 2011 تاريخ انفجار الأوضاع مجدداً في انتفاضة شعبية قادها الشباب ضد حالة البؤس والقهر والظلم (عنصر، 2020).

مثلت العديد من الأحداث التي عاشتها الجزائر خلال ثمانينات القرن الماضي شرارة أدخلت البلاد في مرحلة من العنف وعدم الاستقرار لم تتعاف منها بشكل نهائي حتى وقتنا الراهن، وكانت علامة فارزة في قوة تأثيرها على النتائج السياسية التي ترتبت عنها الإعلان المباشر عن دخول مرحلة التعددية السياسية وإصدار دستور جديد اعترف بحق إنشاء الأحزاب وحق الإضراب وتكوين النقابات وإصدار الصحف، وإجراء أولى انتخابات بلدية وتشريعية في الجزائر كانت نتائجها وخيمة على الدولة والمجتمع وأدخلت الجزائر في دوامة والعنف وحالة اللاأمن المجتمعي.

لعل من أشهر الحركات الاحتجاجية الشعبية العنيفة أحداث "الربيع القبائلي" التي اندلعت في أبريل/نيسان 1980، وكانت بمثابة أول مواجهة عنيفة بين السكان المدنيين والسلطة تعرفها البلاد منذ الاستقلال عام 1962، واستمرت المظاهرات والاضرابات والمواجهات العنيفة التي شلت كامل منطقة القبائل لفترة من الزمن استعمل فيها النظام أقصى درجات العنف وقمع الحركة بشراسة وسجن المئات من الناشطاء خاصة من طلاب الجامعات والثانويات، من الناحية السياسية يمكن اعتبار هذه الحركة بمثابة انتفاضة شعبية عفوية قادها طلاب الجامعات المنتمين للحركة الثقافية البربرية، أما على المستوى الاجتماعي فقد شكلت نقطة البداية لظهور نخبة مثقفة من طلاب الجامعات الملتزمين بقضايا الشعب والنشطاء المدافعين عن الحقوق المدنية (عنصر، 2020) وقد فتحت هذه الانتفاضة الطريق لانتفاضات شعبية أخرى على غرار أحداث الجامعة المركزية سنة 1982، وأحداث قسنطينة في الشرق الجزائري، عام 1986 من مشادات عنيفة اعتقل على إثرها عدد لا يستهان به من المتظاهرين، وأحداث مدينة سطيف عام 1986 وصولاً إلى تمرد مصطفى بويعلوي ومجموعته على النظام علم 1987، والملاحظ أن دورة العنف والاحتجاجات قصيرة وتتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات، وهذا ما يفسر رغبة الجماهير في التغيير نظراً لإفراقات المرحلة، كم أن الانفجارات المحلية شملت مدناً أخرى، مثل وهران بالغرب الجزائري، وفي ورقلة بالجنوب وفي برج بوعرييج وقد رفعت شعارات إما بالدعوة للاهتمام بالأمازيغية كثقافة وطنية، وإما

التنديد بالمظالم الاجتماعية كالمحسوبية، واللامساواة وإما التعبير عن التذمر من مشاكل التمويل والبطالة (قاسمي، 2013، ص 381).

وهذا الجدول يوضح آثار هذه الأزمة المتعددة الأبعاد التي أصبحت علمها الجزائر:

الجدول رقم 1: تطور الاحتجاجات الاجتماعية في الجزائر

الفترة	عدد الاحتجاجات الاجتماعية	عدد الاضرابات
1977-1969	215	632
1990-1980	3550	17983
2000-1991	115000	325721

المصدر: الهواري بوزيدي وعابر حفيظة، احتجاجات الشباب: عقود الإدماج المهني أنموذجا، مجلة التنمية البشرية، العدد 07، مارس 2017، ص 196.

من الجدول نلاحظ أن الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والاضرابات ارتفع بشكل رهيب في الفترة الممتدة ما بين 1992-2000 نتيجة لعدة أسباب: الفقر، التسلط، الاستبداد الظلم الاجتماعي، الإقصاء، التهميش كل هذه الأسباب كانت سببا في تأجيج الحركات الاحتجاجية خلال ثلاث عقود من الزمن بحيث لا تخمد تلك الاحتجاجات في جهة حتى تظهر في جهة أخرى.

فبعد الحرب الأهلية التي شهدتها الجزائر سنوات التسعينيات بين القوات النظامية والجماعات الإسلامية المسلحة جاءت أحداث تيزي وزو في 2001 التي اتسمت بدرجة عنف لم تكن معهودة لدى الحركات الاحتجاجية الأمازيغية في السابق، كما ظهرت العديد من الاحتجاجات في الجنوب منذ (2003-2004) بظهور حركة "أبناء الجنوب من أجل العدالة"، ثم جاءت أحداث منطقة وادي ميزاب (غرداية) التي استمرت فيها المواجهات بشكل متقطع خلال سنتين تقريبا 2008-2010 لتستمر الأحداث إلى غاية 2015، ورغم عدم انتظام الحركات الاحتجاجية لم تتوقف على غاية جانفي 2011 تاريخ انفجار الأوضاع في انتفاضة شعبية قادها الشباب بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية.

وأخيرا يمكن رصد ثلاثة مصادر رئيسية للعنف في الجزائر: (بوضياف، 2008، ص 148-149)

1- المصدر الأول يتعلق بأحد خصائص النخبة الحاكمة التي تحتكر السلطة منذ نشأة النظام وترفض مبدأ التداول على السلطة، ومن ثم قرّرت إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي ولّدت إحباطا في صفوف مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودفعت بهم إلى تبني خيارات عنيفة ومسلّحة،

2- المصدر الثاني يتمثل في كونه تعبيرا عن رغبة الشعب الجزائري في إحداث القطيعة مع ممارسات النظام التسلطي بحيث أن عملية الانفتاح التي برمجتها السلطة وكانت تأمل في أن تتحكم في مسارها انفلتت من يد مخططيها وتحولت إلى بداية ثورة شعبية تطالب بالحرية والمساواة،

3- المصدر الثالث هذه المصادر هو ضعف الوعي السياسي وتفشي التخلف الديني لدى الجماعات الإسلامية التي لا تتوفر على المرونة اللازمة لإدارة الخلافات والنزاعات، والتمسك بالأحكام المطلقة دون فقه للواقع والمرحلة ودون مراعاة ما تتطلبه الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير.

2- التفاوت في توزيع الدخل، هل هو الحلقة المفقودة لتفسير طبيعة العلاقة بين الدولة

والمجتمع:

لا تزال صلات الترابط والعلاقات السببية، بين التفاوتات الاقتصادية والتمردات والاحتجاجات تواصل إلهام العديد من الأبحاث، ففي كثير من الأحيان ينحو هذا الأدب منحى الإيحاءات بأن التفاوتات الاجتماعية تقدّم (أسباب محقّة) تبرّر الاحتجاج ضد الأوضاع المعيشية سواء اللامساواة العمودية التي تتعلق أساسا بتفاوت توزيع الثروة بين أفراد المجتمع أو اللامساواة الأفقية التي تحيل إلى الفروقات في الوضعية وفي الوصول إلى الموارد بين الجماعات أو المجموعات المحددة ثقافيا (جماعات عرقية، طوائف دينية...).

ويمكن القول أن الاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن عدم العدالة التوزيعية وما يصاحبه من تفاوت اقتصادي واجتماعي يولد العنف، وقد أكد أرسطو أن الظلم وعدم المساواة هو سبب الثورة، كما وجد كارل ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه طبقة مهيمنة على أدوات الإنتاج عند الطبقات التي لا تملك سوى قوة عملها هو سبب الثورة.

وفي دراسته أجراها فاروق أحمد في البحث عن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وتهديد السلم الاجتماعي والتي طبقها على مصر وإيران، فأكد وجود علاقة طردية (إيجابية بينهما) لكنها غير مباشرة، إذ تتوسطها عوامل أخرى كوعي الحرمان وضعف سيطرة النظم الحاكمة على أجهزة القمع ووجود مسهلات اجتماعية أخرى، وقد صاغ النتيجة التي توصل إليها في الشكل التالي (ثناء، 2008، ص 309):

حرمان اقتصادي + وعي اجتماعي = اضطراب اجتماعي

اضطراب اجتماعي + مسهلات الوضع الاجتماعي - الضبط الحكومي = ثورة

نجد أن السلم الاجتماعي في الدول الريعية النفطية يعتمد بصفة مطلقة على توزيع الريع فعندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق الدولية تتمكن الدولة من مراكمة مبالغ ضخمة من العملة الصعبة وبالتالي تعمل على شراء السلم الاجتماعي بواسطة أموال النفط وعندما تنخفض أسعار النفط تجد الدولة الريعية نفسها في مأزق كبير فهي مطالبة بالاستمرار في شراء السلم الاجتماعي بواسطة الإنفاق العام وفي نفس الوقت هي مطالبة بترشيد النفقات، وفي غالب الأحيان تجد نفسها مجبرة على تبني سياسة التقشف وهنا تبرز هشاشة الاستقرار والسلم الاجتماعي المحقق، فينصب الاهتمام على موازنة الإنفاق العام مع العائدات النفطية بما يشبه عملية ترقيع اقتصادي يدفع ثمنه أصحاب الدخل المحدود واستتباعه بملف الإصلاح السياسي الذي عادة ما يكون مغيبا كنوع من أنواع التعويض في مواجهة حالة الاحتقان التي قد تنشأ.

وفي الجزائر كان لتراجع أسعار النفط سنة 1986 حيث بلغ سعر البرميل 30 دولار ليصبح 10 دولارات، الأمر الذي حد من قدرة الدولة على تقديم وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وكذلك السلع الأساسية بصورة كبيرة، مثل الدقيق والقهوة، وصاحب ذلك رواج السوق السوداء، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين أدت إلى خروجهم للاحتجاج في وقت كانت الدولة تتوسع في سياسة الانفتاح الاقتصادي بصورة زادت من سوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وما عني ذلك بمزيد من التراجع للدولة عن الخدمات التي كانت تقدمها للمواطنين، وهي وضعية أفادت منها بعض الطبقات بفضل علاقات الزبونية، والفساد في حين تضررت الطبقات الأخرى الأقل حظا (خرمة وواخرون، 2014، ص 318).

كل هذه الأسباب كانت سببا لخروج الشعب الجزائري في أكثر من ولاية، وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988، بدت بوادها يوم 04 أكتوبر مساء بالعاصمة وانتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن ضمت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية بحيث تصدّرها المفصلون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزّاب (عنصر، 2011، ص ص 37-38).

وكانت المظاهرات عنيفة بحيث شملت عمليات التخريب والتكسير وكانت موجهة أساسا لمقرات حزب جبهة التحرير الوطني، ورفعت فيها شعارات معادية لقيادة الحزب التي كان رمزها آنذاك الأمين محمد الشريف مساعدية، وهذا ما يفسر برفض الأحادية الحزبية، أما الوجه الآخر للأحداث كان موجه أساسا للمساحات الكبرى التابعة للقطاع العام، كالوزارات وأسواق الفلاح وبقيت كافة المحلات الخاصة سليمة بعيدة عن كل عطب، وهذا ما فسره البعض برفض الاحتكار والمطالبة بفتح السوق، أي إقامة إقتصاد السوق "... فالأحداث سرعان ما تطورت صبيحة يوم 05 أكتوبر لتأخذ بُعدا جماهيريا مستهدفة رموز الدولة من قسّمات الحزب ومقرات الوزارات، وبصفة أخص مراكز الحافلات، الشرطة وأسواق الفلاح، رمز معاناة المواطنين اليومية (بلعور، 2009، ص 3).

لقد امتدت المظاهرات إلى مدن أخرى كوهران، عنابة، قسنطينة... مما أدى رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد إلى إعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر طبقا لأحكام المادة 119 من دستور 1979، كما صدر بيان عن القيادة العسكرية يعلن منع حظر التجول في منتصف الليل إلى السادسة صباحا بين منطقتي الرويبة إلى الشراقة، إلا أن المظاهرات والاحتجاجات لم تتوقف بل زادت اشتعالا رغم حالة الحصار وحظر التجول وبلغت ذروتها يوم 10 أكتوبر حيث أطلق الجيش والشرطة النار على المدنيين أثناء قيامهم بمسيرة سلمية كانت من الإسلاميين انطلاقا من من بلكور إلى مسجد السنة بباب الوادي، ونلاحظ هنا أن المواجهة كانت عنيفة، والسلطة عمدت إلى استعمال حقها المشروع في استعمال القوة من أجل إعادة النظام العام (نايت سعدي، 2001-2002، ص 65).

وقد مثلت احتجاجات عام 1988 تجمعا فريدا لمن يمكن تسميتهم "بالمهمشين" بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، اقتصادي...) ولقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينات من القرن العشرين كل على حدة، حيث مثلت هذه اللحظة ما يمكن تشبيهه بأنه

تحالف وتكتل واسع بين هذه الفئات بداية من خريجي الجامعات، والعاطلين عن العمل ومن تم تسريحهم من جهاز الدولة في إطار السياسات الليبرالية الجديدة القاضية بتقليص حجم جهاز الدولة، وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الانفتاح (خرمة وآخرون، 2014، ص 320).

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 تجليا واضحا لحالة الإنسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات، وكانت إيذانا بانهيار أركان شرعيته، لقد عرفت صائفة 1988 تلاعبات لا حصر لها، قرارات غير مسؤولة، أخطاء فادحة وأخذ منطق الصراع داخل نظام بن جديد منحنى خطير، وبدأت تتسرب أخبار من شأنها هدم ثقة الشعب في مسؤوليه منها تعلق كبار المسؤولين بقضايا كبيرة في الفساد، بالإضافة إلى القرارات الخاطئة التي ارتكبتها مجلس الوزراء، والتي زادت من عناء ونكد الشعب الجزائري، كزيادة نسبة الضرائب وزيادة أسعار المواد الأولية من 10% إلى 30% وتوقيف منحة السياحة، وإعلان الصحافة أن الدولة الجزائرية قد قررت التوقف عن بناء المساكن الاجتماعية، وفصل محتمل للمعلمين الذين لهم أقل من خمس سنوات في التدريس كما أن السوق فارغة والتمويل معطل (بوضياف، 2008، ص 120-121).

ومن أجل التنفيس عن حالة الغضب تلك وكنوع من التعويض السياسي، وعد الرئيس في خطاب وجهه عبر التلفزيون الجزائري في 10 أكتوبر 1988 أنه سيقدم مشروعا للإصلاح السياسي، ولم يستبعد إصلاح المؤسسات الدستورية القائمة، وفي 12 أكتوبر أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا أعلنت فيه أنه سيجرى في 3 نوفمبر 1988 تعديلات دستورية جديدة، تشمل تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية على أن تعرض هذه الإصلاحات في استفتاء شعبي، وتم إلغاء حالة الطوارئ، وبدأ يسود الهدوء النسبي بعد أسبوع حافل بالأحداث الدامية التي عاشتها الجزائر، وفي 23 فيفري 1989 صوت الشعب الجزائري بنسبة 73,4 بالمئة بنعم لصالح الدستور الذي أقر مبدأ التعددية السياسية (سعد، 2010، صفحة 57).

وفي كانون الثاني/يناير 2011 ظهرت جملة احتجاجات شعبية في الجزائر متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي وبخاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي، وقادت هذه الاحتجاجات مجموعة من الشبان الذين طالبوا بإجراء مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الاحتجاجات بالشكل التالي: (الحمداني، 2011، ص ص 17-18):

- الأوضاع المعيشية: البطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- المطالبة بإصلاحات سياسية: تتم المعارضة حكومة الرئيس بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى بالتحالف الرئاسي الذي يضم ثلاثة أحزاب مشكلة للحكومة ومسيطرة على البرلمان منذ 1999.

كانت بداية الاحتجاجات في الجزائر العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى في أعقاب شائعات بأن أسعار المواد الغذائية الأساسية كالسميد والسكر، الزيت الخاص بالطبخ، كانت على وشك الارتفاع مرة أخرى بسبب اللوائح الجديدة التي كانت تهدف إلى كبح جماح السوق غير الرسمية، كانت أعمال الشغب

عفوية وليس لديها أي شعارات سياسية، كان شعارها الوحيد مناهضة ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب الزيادات في السوق العالمية للمواد الغذائية حيث تعد الجزائر من أكبر مستوردي المواد الغذائية، وتقلص الدعم الحكومي، وانخفاض الحد الأدنى للأجور الراكدة، كان مثيرو الشغب غاضبون أيضا من الدولة بسبب نقص حاد في المساكن بأسعار معقولة، وفشل النظامين التعليمي والصحي وشملت مطالبهم تحسين الظروف المعيشية وانخفاض أسعار المواد الغذائية وتوفير فرص العمل والاحترام. ومع ذلك لم يضيف قط الطابع السياسي على أعمال الشغب، ولم يتحول الاحتجاج إلى احتجاج سياسي، ولم تكن هناك مسيرات ولا شعارات مشتركة ولا مطالب منسقة (brown, 2011, p3).

اتخذت تلك الإحداث النمط نفسه لحركات احتجاجية سابقة، شبان تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة يشكلون مجموعات صغيرة في أحيائهم ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز ومتاريس تستعمل فيها الإطارات المطاطية المشتعلة ثم تنشب المواجهات بعد ذلك مع مختلف الأجهزة الأمنية، كما قام الشبان بتحطيم المحلات التجارية، والمؤسسات الرسمية (مراكز شرطة، مدارس، مكاتب بريد...)، وحاولوا اقتحامها. تميزت تلك الأحداث بافتقارها لشعارات ذات طابع سياسي، أو اجتماعي محدد، وهو ما جعل الخطاب الإعلامي الرسمي ينفي عنها أي توجه سياسي، ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية، هذا الموقف تبنته السلطة العامة التي رفضت أن تزج الشرطة في مواجهات مع الشبان المحتجين حتى وهم يقطعون الطرق العامة ليقصر تدخلها على احتلال مواقع دفاعية عندما يتعلق الأمر بمحاولة اقتحام مراكز الشرطة والمؤسسات الرسمية، وهو ما قلص الخسائر البشرية (جابي، 2011، ص 5-6).

وكان رد فعل الحكومة بإجراء مجموعة من الإصلاحات الإستباقية بحيث علقت الحكومة في 09 كانون الثاني/يناير الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر، وعلى المستوى الرسمي أعلن وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة أن الحكومة قد تلجأ إلى بسط سيطرتها من جديد على إنتاج واستيراد المواد الغذائية الاستراتيجية، وذلك بعد يوم واحد من تعليق الحكومة الرسوم المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر، كما تقرر رفع حالة الطوارئ المفروضة في الجزائر منذ 19 عام، وذلك في 22 شباط فبراير 2011 وهي خطة يرى مراقبون أنها جاءت لتفادي تصعيد احتجاجي مماثل للثروات التي تهز العالم العربي (خرمة، 2014، ص 326).

كما استخدم النظام في الجزائر لفترة طويلة عائدات النفط لتمويل نظام التحويلات الاجتماعية السخية التي يستفيد منها كل جزائري تقريبا: الأسر والموظفون المدنيون والمحاربون القدامى والمشترون في خدمات الغاز والكهرباء، وأصحاب السيارات والمزارعون والمستفيدون من مشاريع الإسكان العامة، والشباب العاطلون عن العمل، ورجال الأعمال، وشركات الاستيراد وشركات المقاولات العاملة في المشاريع العامة، والفنانون، وغيرهم من الفئات التي تستفيد بطريقة أو أخرى من الدعم الحكومي والتحويلات والريوع. وقد مكّن ذلك الحكومة من شراء السلم الاجتماعي عن طريق ولاء قطاعات مختلفة من السكان، كما قررت الدولة تقديم مساعدات من شأنها السماح للشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة، وكلفت هذه

العملية قرابة 2 مليار دولار دفعت من الخزينة العمومية، وإن كانت هذه المساعدات أخذت شكل قروض من دون فائدة مع تسهيلات غير مألوفة في التسديد (عاشي، 2013).

وبالتالي نجد أن السلم الاجتماعي في الدول الريفية النفطية يعتمد بصفة مطلقة على توزيع الربح، وهنا تكمن خطورة الوضع، فأسعار البترول مرتبطة بعوامل خارجية لا تتحكم فيها الدول المنتجة للنفط، فعندما ترتفع أسعاره في الأسواق الدولية تتمكن الدولة من التحكم في مختلف الأوضاع الاجتماعية بشراء السلم الاجتماعي والحصول على شرعية مزيفة عن طريق توزيع الربح على السكان في شكل خدمات مجانية مثل (مجانية التعليم مجانية الصحة، مجانية السكن) مثلما حدث في أحداث جانفي 2011، والعكس من ذلك عند انخفاض أسعار النفط يتراجع الدور الاجتماعي للدولة وهذا ما يؤدي إلى تهديد السلم الاجتماعي مثلما حدث في الثمانينات.

3- قضايا التنوع وإشكالية الإنتماء كعامل مفسر لثنائية الدولة والمجتمع في الجزائر:

عرفت المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والإثنية، وتحولت التعددية إلى قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة بشريا ودينيا وثقافيا، وأصبحت التعددية في ذاتها لا تعني سوى ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بكل أساسي على إدارة التعددية، إذ أن هناك إدارة سليمة للتعددية تحفظ للجماعات المتنوعة أن تعيش مع بعضها وتعبّر عن اختلافها وتنوعها في جو من الاحترام المتبادل، وهناك تعددية سلبية تقوم على اعتبار التنوع "مصدر ضعف" وليس "مصدر غناء" ما يستدعي فصل الآخر المختلف لصالح الجماعة الأكبر وهو ما يؤدي إلى حروب إثنية أو مذهبية أو عرقية ويهدد السلم الاجتماعي على مستوى الدولة.

وفي الجزائر شكلت بعض القضايا الثقافية والإيديولوجية محاور أساسية هدّدت السلم الاجتماعي خلال مراحل متعاقبة وعملت بوصفها بؤرا تتناقض حولها تصورات النخب والقيادات داخل المجتمع، فالجدل بين مشروع الدولة الإسلامية من جهة، والنظام الجمهوري من جهة أخرى يكاد يكون السبب الرئيسي في الصراع الدامي الذي عرفته الجزائر، كما أن جدلا آخر تمحور حوله الصراع قام بين دعاة منظومة التعريب والمنظومة الفرنكفونية، وقد ترتب عليه ضرر كبير من مستوى التعليم والتربية وإنتاج القيم كما أن تسييس المسألة الأمازيغية وتوظيفها في إدارة الصراع شكل جدلا زاد من معاناة الجزائريين وقد انعكس كل ذلك على الاستقرار والسلم الاجتماعي.

فخلال السنة الدراسية 1994-1995 شهدت منطقة القبائل موجة من الاحتجاجات أهمها إضراب أطفال المدارس أطلق عليه "مقاطعة المحفظة" وكانت عبارة عن مقاطعة واسعة للدراسة في منطقة القبائل، وقد تم هذا بدعوة من الحركة البربرية، وفي ظل الأزمة ردت السلطات من خلال اليامين زروال الذي أراد تهدئة الوضع بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بالمنطقة، كما تم إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية، وتم إحداث نشرات تلفزيونية باللغة الأمازيغية، وقام الرئيس اليمين زروال بإضافة البعد الأمازيغي، وأعتبره أحد أهم المقومات الأساسية للهوية الجزائرية إلى جانب الإسلام والعروبة وأدرجه في التعديل الدستوري 1996 (didierl & rolinde, 1999, p173).

وفي العام الذي شهدت الجزائر ما عرف حينها بالربيع الأسود الأمازيغي وبالرغم مما يحمله معنى هذه الحركة من بعد هوياتي لا يمكن إنكاره، إلا أنه لا يمكن قراءة هذا البعد لهذه الحركة، بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع للجزائر حيث أن معدل البطالة في عام 2000 تصاعد ليبلغ 30 بالمائة، في وقت كانت الجزائر محققة فيه لفوائض مالية بفضل الغاز والنفط (خرمة، 2014، ص 322).

وتفجرت الأحداث إثر وفاة شاب في إحدى مقرات الدرك الوطني، وبالتالي وقعت مظاهرات شهدت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن والدرك راح ضحيتها ما لا يقل عن 70 من الشباب ومئات الجرحى والموقوفين، وكانت من نتائجها تشكل تنظيم شعبي جديد عرف باسم "تنسيقية العروش" في جوان 2001، والذي ضم أبرز العائلات في منطقة القبائل، وممثلين من الفعاليات البربرية المختلفة، حيث حاول زعماء العروش الضغط على السلطة حيث سار مئات الآلاف من المتظاهرين يوم 14 جوان إلى العاصمة وتسببت المظاهر في حرق وتدمير واجهات المحلات والمؤسسات العمومية والخاصة إلا أن قوات الأمن لم تواجهها بأمر من وزارة الداخلية في محاولة لامتنعاص الغضب الشعبي (عنصر، 2011).

خاصة وأنها جاءت في السياق السياسي الأعم الذي كان يتجه إقرار المصالحة الوطنية، ومن ثم سعي النظام إلى تهدئة الأوضاع وتفادي أي صدام أو انفجار من أي نوع في الدولة، ومن ثم قبول النظام إلى تهدئة الأوضاع، وتفادي أي صدام أو انفجار من أي نوع في الدولة، ومن ثم قبول النظام للتفاوض وتأكيد تلبية المطالب المرفوعة إليه، ذلك أن التنسيقية قد تبنت وثيقة مطلبية مكونة من 15 نقطة للتفاوض مع النظام حولها لتهدئة الأوضاع، حمل بعضها طابعا هوياتيا والبعض الآخر تركز حول الحاجات التنموية والاقتصادية لمنطقة القبائل، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية بعد تعديل دستوري صادق عليه البرلمان بغرفتيه، وشكلت هذه الأحداث دليلا إضافيا على ضعف تمثيلية القوى السياسية، وعدم قدرتها على مساندة مطالب الشارع الجزائري، الأمر الذي اضطر الدولة للرجوع إلى تنظيمات تقليدية لضمان تمثيل سكان تلك المنطقة. (الشوبكي، 2013، ص 314).

والملاحظ أن هذه المظاهرات قد ركزت -لأول مرة- على المطالب الاقتصادية والاجتماعية والتي طغت على المطالب الثقافية التقليدية ويعكس ذلك تدمرا عاما جزائريا من سوء الأحوال الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة وصعوبة الحصول على السكن، ويشتكى سكان منطقة القبائل من عدم اهتمام الدولة بتنمية مناطقهم ولا يرى الكثير منهم فرقا بين حاله اليوم وحالها وقت الاستقلال (شامة، 2011، ص 184).

كما ظهرت العديد من الاحتجاجات في الجنوب منذ (2003-2004) بظهور حركة "أبناء الجنوب من أجل العدالة"، ثم انقسمت الحركة إلى جناح متشدّد يطالب بالانفصال عن الشمال، أو على الأقل بحصة من عائدات النفط لولايات الجنوب وقد لجأ هؤلاء إلى حمل السلاح ثم تخلوا عنه، بينما يوجد أغلب أولئك شمال مالي ضمن حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، بينما حافظ البقية على نهج المطالبة بحقوقهم المشروعة دون عنف، وعلى الرغم من أن أغلبية المحتجين تهمة العلاقة مع حركة أبناء

الجنوب من أجل العدالة، فإنهم يقرّون أن الجنوب قد تعرض لظلم تنموي، وصف بالتاريخي (حجاج، 2015، ص 4).

ثم جاءت أحداث منطقة وادي ميزاب (غرداية) التي استمرت فيها المواجهات بشكل متقطع خلال سنتين تقريبا 2008-2010 واستمرت إلى غاية 2015 بين سكان من أصول إنثية ومذهبية متباينة: العرب المالكين والأمازيغ الإباضيين، حدث ذلك بالرغم من أن هؤلاء السكان تعايشوا في سلم ووثام مئات السنين، ولم تحدث بينهم صراعات عنيفة مثل تلك التي عرفتها المنطقة خلال الفترة المذكورة. ويجمع المتتبعون للأحداث، بما في ذلك العقلاء من سكان المنطقة ذاتها، على تضافر العوامل الاقتصادية مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل السياسية مثل التنافس بين تيارات وأحزاب سياسية للسيطرة على المنطقة، وصراع الأجنحة داخل مؤسسات النظام حول النفوذ، والعوامل الاجتماعية مثل توظيف عناصر التباين والاختلاف العرقي والمذهبي ضمن تلك الصراعات، بالإضافة إلى التمييز الذي مارسه ممثلو النظام على المستوى المحلي بين سكان المنطقة ساهم في تفجير الأوضاع وتفاقمها (عنصر، 2011، ص 10).

نصل في الأخير أن هناك علاقة ارتباط قوية بين أزمة الاندماج الوطني والواقع الاقتصادي والسياسي، وهذا يؤكد أن التعددية في حد ذاتها ليست خطرا في الدول التعددية وإنما تصبح مشكلة عندما تشعر جماعة ما بحرمانها من بعض المميزات التي تعدّ حقا لها، وتشعر باستبعادها وتهميشها سياسيا واقتصاديا وإداريا، ومن ثم فالقضية الأهم هي إدراك مفهوم الجماعة للسيطرة السياسية فالصراعات العنيفة غالبا ما تكون نتيجة رؤية جماعة معينة أن هناك جماعة أخرى تسيطر على الدولة ومؤسساتها ومواردها وهذا القول ينطبق على الأقليات في الجزائر سواء في منطقة القبائل أو في الجنوب الجزائري من خلال الحركات الاحتجاجية في المنطقتين.

الخاتمة:

من خلال تتبع تأثيرات مهددات السلم الاجتماعي على العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر خلال مراحل متعددة من ثمانينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة نجد أن السلم الاجتماعي يتعلق مباشرة بارتفاع وانخفاض أسعار النفط فكلما انخفضت أسعار النفط شكل ذلك تهديدا للسلم الاجتماعي وكلما ارتفعت أسعار النفط تضطر الدولة إلى شراء السلم الاجتماعي سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه أو خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الحر وتوصلنا في هذا الجزء من الدراسة إلى أن الاستقرار والسلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار تلك المادة، وهو ما ظهر جليا خلال أحداث أكتوبر 1988 وكذلك أحداث جانفي 2011 من خلال عدم المساواة التوزيعية على مختلف طوائف المجتمع.

كما لعبت قضايا الهوية دورا بالغ الأهمية بالنسبة للعلاقة بين الدولة والمجتمع وهو ما تجلى خلال ثلاث مراحل المرحلة الأولى أزمة القبائل في الثمانينات وكذلك إلغاء انتخابات 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعدها الربيع الأسود الأمازيغي، لتأتي أحداث غرداية لتؤكد صحة الفرضيات بعد

الأحداث الدامية في الجنوب الجزائري التي تعيد الحديث عن كيفية تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر وإعادة التوازن بين الدولة والمجتمع بالتركيز على قضايا عدم المساواة في التوزيع للدخل والإدارة السليمة للتعددية.

الإحالات والمراجع:

1. ابن منظور، جمال الدين، (1994)، لسان العرب، بيروت: دار صادر للنشر والتوزيع.
2. الأيوبي، نزيه، (2010)، تضخيم الدولة العربية-السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
3. أسماء حسين، و آدم محمد. (2013). دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته. السودان: جامعة الخرطوم.
4. بلقزيز، عبد الإله، (2008)، المجتمع والدولة – جدليات التوحيد والانقسام في المجال العربي، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
5. بهاري راجح، و آخرون. (2014). السلام الاجتماعي والتنمية المحلية في ليبيا. دليل عمل الحكومة الليبية وقادة المجتمعات : مبادرة التغيير السلمي والنقاش من أجل التغيير. ليبيا.
6. قاسمي، أمال، (2013)، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. برهان، غليون، (2003)، المحنة العربية – الدولة ضد الأمة-، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. بلعبكي، أحمد آخرون، (2014)، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
9. توفيق، سعد، (2010)، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد بين التحولات الداخلية والخارجية وأثرها على العلاقات الدولية، عمان: دار آيلة.
10. جابي، عبد الناصر، (كانون الثاني /يناير 2011)، الحركات الاحتجاجية في الجزائر قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
11. حجاج، قاسم. (2015). غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
12. خرمة، تامر وآخرون، (2014)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر، الغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. الشوبكي، عمرو وآخرون، (2013)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. الصفار حسن موسى. (2002). السلم الاجتماعي، مقوماته، حمايته. بيروت: دار الساقى للطباعة والنشر والتوزيع.
15. فوزي، سامح، (2008)، السلام الاجتماعي في المجتمع المصري، مصر: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية.
16. فيصل غازي، (د، س، ن)، التنمية السياسية في دول العالم الثالث، الأردن: دار الراهة للنشر والتوزيع.
17. خالد مصطفى مهدي. (2009). حرية الرأي والتعبير. الإسكندرية: دار الفكر للنشر والتوزيع.

18. نريمان عامر، و آخرون. (2013). نريمان عامر وآخرون، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا - دراسات-. سوريا: مركز المجتمع المدني والديمقراطية.
19. ثناء فؤاد عبد الله. (2008). الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي - علاقات التفاعل والصراع - لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
20. تلمساني، رشيد. (2008). الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية. أوراق كارنغي، العدد الثاني.
21. معو، زين العابدين، وساحلي، مبروك. (جوان 2014). سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها. مجلة دفاتر السياسة والقانون (العدد الحادي عشر)
22. بوشناق، شمسة وقي آدم. (2004). إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000. مجلة الباحث، العدد الثالث.
23. حنيطة، عمر والهوري، بوزيد. (2017). احتجاجات الشباب: عقود الإدماج المهني نموذج. مجلة التنمية البشرية. العدد 7.
24. كفاح، عباس والحمداني، رمضان. (2011). الجزائر وحركات التغيير العربية 2011. دراسات إقليمية. العدد 9.
25. بلعور، مصطفى. (2009). الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد الأول.
26. سعداوي، نبيل. (سبتمبر 2019). إشكالية الشرعية وعلاقة الدولة بالمجتمع: دراسة في النماذج والتطبيقات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2.
27. بوضياف. محمد (2008). مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مكتملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام : جامعة الجزائر 3.
28. مرزوقي عمر. (2012). حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
29. عاشي، الحسن، ثمن الإستقرار في الجزائر.
30. <http://carnegieendowment.org> .10/04/2020.
31. عنصر، العياشي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر- احتجاجات يناير 2011 الشعبية.
32. <http://www.aljazeera.net> (15/03/2020)
33. حسن، مصطفى، سييسولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث، نموذج تحليلي لمقاربة شروط اشتغال الآلية السياسية، ودورها في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام.
34. <http://www.aljabriabed.net> (2019/05/03)
35. شامة نايل محمد، (2011). البربر في المغرب العربي -تحديات القرن-.
36. <http://hadaracenter.com/pdfs.p184> (2019/03/12)
37. jack brown .(2011) .algerie's midwinter uproar middle east reasearch and information project.
38. le saout didierl «marguerite rolinde .(1999) .émeutes et mouvement sociaux au maghreb .14lparis :édition karthala.